مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 25 يناير 2025
Volume 25 January 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

قياس وتحليل أثر الواردات على التضخم في الاقتصاد
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014)

علي محمد المجدوب، محسن علي عمر أنتيفة، محمد خليل بيت المال

أعضاء هيئة التدريس – كلية الاقتصاد – جامعة مصراته – ليبيا

a.elmajdoub@eps.misuratau.edu.ly, m.entafa@eps.misuratau.edu.ly, m.beitelmal@eps.misuratau.edu.ly

المستخلص:

هدف البحث إلى دراسة أثر التضخم على الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014)، ومعرفة أهم العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، واستند البحث على فرضية مفادها أن التضخم يؤثر على حجم وكمية الواردات، ولتحقيق هدف الدراسة واختبار الفرضية تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، كما تم الاعتماد على المنهج الكمي باستخدام الأسلوب القياسي في تحديد أثر التضخم على الواردات خلال الفترة (1990-2014).

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: أن للتضخم أثر على انخفاض حجم وكمية الواردات في الاقتصاد الليبي، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر بشكل مباشر على حجم وكمية الواردات في ليبيا. وكما أن نتيجة التحليل القياسي تتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث إن أي تغيرات في الواردات تؤدي إلى تغيرات في معدل التضخم بنفس الاتجاه، أي أن العلاقة بينهما طردية.

الكلمات المفتاحية: الواردات، التضخم، الاقتصاد، النمو.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 25 يناير 2025
Volume 25 January 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:18/4/2025م

Measuring and Analyzing the Impact of Imports on Inflation in the Economy

An Applied Study of the Libyan Economy during the Period (1990-2014)

Ali Muhammad al-Majdoub Mohsen Ali Omar Antifa
Muhammad Khalil Beitelmal
Faculty Members - Faculty of Economics - Misurata University
a.elmajdoub@eps.misuratau.edu.ly m.entafa@eps.misuratau.edu.ly
m.beitelmal@eps.misuratau.edu.ly

Abstract:
The study aimed to study the impact of inflation on imports in the Libyan economy during the period (1990-2014) and to identify the most important factors leading to the phenomenon of inflation in the Libyan economy. The study was based on the hypothesis that inflation affects the volume and quantity of imports. To achieve the study's objective and test the hypothesis, a descriptive-analytical approach was used to collect and analyze data. A quantitative approach was also used, using the econometric method to determine the impact of inflation on imports during the period (1990-2014.(
The study reached several conclusions, the most important of which are: inflation has an impact on the decline in the volume and quantity of imports in the Libyan economy, and that there are other factors that directly affect the volume and quantity of imports in Libya. The results of the econometric analysis are also consistent with economic theory, as any changes in imports lead to changes in the inflation rate in the same direction; that is, the relationship between them is directly proportional.
Keywords: Imports, Inflation, Economy, Growth

1.1 المقدمة:

تمثل الواردات مصدراً هاماً من المصادر التي توفر متطلبات التنمية الاقتصادية للسلع الاستثمارية من معدات استثمارية ومواد وخامات أولية ومواد نصف مصنعة الداخلة في

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

العملية الإنتاجية للكثير من دول العالم، وكذلك تعتبر الواردات مصدر لتغطية الفائض من الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، فإذا كانت الواردات من السلع الاستهلاكية فإنها تؤدي إلى زيادة الرفاهية من جهة ومن جهة أخرى تؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لأنها تعتبر تسرب أموال للخارج، كما إن التضخم يعد من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها مختلف دول العالم، وهو ظاهرة معروفة منذ القدم، حيث كانت قيمة العملة تتأثر بكمية المعدن الثمين بسبب ارتفاع ظاهرة الأسعار، كما يؤثر في جميع قطاعات الاقتصاد داخل المجتمع (العام والخاص)، ويؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للنقود، والقوة الشرائية للأفراد؛ مما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة داخل الاقتصاد بشكل عام، وقد استحوذت دراسة العلاقة بين الواردات والتضخم على اهتمام الكثير من الباحثين في النظرية الاقتصادية والسبب راجع إلى أهمية الواردات وارتباطها بالنشاط الاقتصادي والسياسة الاقتصادية الكلية، وسيتم في هذا البحث دراسة مدى تأثير التضخم على الواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (من 1990الى 2014) وكذلك معرفة المتغير التابع من المستقل في العلاقة بين التضخم والواردات ومعرفة العلاقة السببية بينهما.

2.1 المشكلة البحثية:

إن المشكلة البحثية التي يتناولها هذا البحث تتمثل في الإجابة التساؤل التالي:

هل للواردات أثر على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث؟

3.1 فرضية البحث:

ينطلق البحث بما لديه من معلومات وبيانات تخص موضوع البحث لإثبات أو نفي الفرضية التالية:

يـوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.

4.1 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

1. قياس العلاقة بين الواردات والتضخم باستخدام الأسلوب القياسي خلال فترة البحث.
2. التعرف على تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

3. التعرف على تطور الواردات في الاقتصاد الليبي وأثرها على التضخم.

5.1 أهمية البحث:

– يستمد البحث أهميته من الموضوع الذي يتناوله، وهو التعرف على أهم العوامل والمؤثرات التي تؤدي إلى ظهور ظاهرة التضخم بفعل الواردات في الاقتصاد الليبي.

6.1 حدود البحث:

1.6.1 الحدود المكانية: الاقتصاد الليبي.

2.6.1 الحدود الزمنية:(1990–2014).

7.1 منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي لبيان تطور الواردات والتضخم في ليبيا خلال الفترة 1990–2014، والمنهج الكمي التطبيقي القائم على استخدام الأساليب القياسية في تقدير نموذج قياسي لأثر الواردات على التضخم خلال فترة البحث.

8.1 الدراسات السابقة:

1.8.1 دراسة (امحمد، عامر،2010) بعنوان أثر الواردات في النمو الاقتصادي الليبي:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل هيكل الواردات الليبية وتطورها خلال فتره البحث والقياس الكمي لدوال الطلب على الواردات للتغيرات في العوامل المؤثرة وإظهار الأثر المتبادل للواردات مع النمو الاقتصادي المتحقق في ليبيا خلال مدة الدراسة، حيث تم استخدام الواردات كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع وذلك خلال الفترة (1990–2008) حيث تعتمد المنهجية على الأسلوب الوصفي التحليلي والأسلوب القياسي، والنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

تم في الجانب التحليلي إثبات صحة فرضية الدراسة وهي أن أثر الواردات في النمو الاقتصادي الليبي كان إيجابيا، وذلك من خلال تأرجح الواردات الرأسمالية في إجمالي الواردات لذا تعد الواردات متحيزة للنمو في ليبيا خلال سنوات الدراسة بينما نتائج القياسي

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

أظهرت عدم صحة فرضية الدراسة القائلة بأن هناك علاقة عكسية متبادلة بين الواردات والنمو الاقتصادي وأظهرت أن الأثر كان من جانب واحد.

2.8.1 دراسة (ذهب،2012) بعنوان تحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1970-2008): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد اتجاه علاقة كل مجموعة من الواردات بالنمو الاقتصادي، وتحليل العلاقة ومحاولة التأكد من وجودها من خلال المعطيات الإحصائية المتوفرة، وباستخدام الطرق وأساليب القياس الاقتصادي عن طريق صياغة وتقدير العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية موضوع البحث، حيث تم استخدام الواردات كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي كمتغير تابع، من خلال فترة زمنية من (1970-2008) كما استنتجت الدراسة من الناحية القياسية أنها تتوافق مع فرضية البحث بخصوص أن الواردات الرأسمالية لها علاقة أحادية الاتجاه مع النمو الاقتصادي، كما أشارت أن العلاقة بين واردات مواد الخام والنمو الاقتصادي إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه تتجه من الواردات المواد الخام إلى النمو الاقتصادي، كما أثبتت النتائج القياسية باستخدام اختبار جرانجر للسببية أنه لا توجد علاقة بين الواردات الاستهلاكية والنمو الاقتصادي. كما أن النتائج القياسية غير متوافقة مع فرضية البحث في أن الواردات الإجمالية تؤثر وتتأثر بالنمو الاقتصادي.

2- مفهوم التضخم والواردات :

2-1 تمهيد:

يعد التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على سواء، كما تناولت العديد من الكتابات ظاهرة التضخم، حيث يختلف باختلاف المقصود منة والزمن الذي حل فيه فالمقصود بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالمين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود والصادات، ولكن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد، إلى أن أصبح المقصود منه هو فائض النقد من السلع والخدمات، ومما لاشك فيه أن الأخذ بهذا المعنى قد تأثر بالنظريات

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين العالميتين، غير أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما يترتب عليه تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزها الضغوط التضخمية على اقتصاديات تلك البلدان، وبالتالي اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. وبعد تخلف الأنظمة الاقتصادية وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية وأكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية. ونظراً لأهمية الدور الذي يمارسه التضخم في التأثير على اقتصاديات البلدان كان لابد من التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف الجوانب النظرية المرتبطة بظاهرة التضخم حيث سيتم التطرق إلى مفهوم التضخم وأنواعه وأسبابه في الاقتصاد والآثار الاقتصادية والاجتماعية.

2-2 التضخم:(شنبيش،2013).

تعدد مفاهيم التضخم في الفكر الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه الظاهرة وبما إن التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار من السلع الغذائية الاستهلاكية والسيارات والموصلات وإيجارات العقارات والملابس ، أو بعبارة مكافئة أخرى لمعنى التضخم هو الانخفاض المستمر في قيمة النقود، ويعبر إحصائياً عن التضخم بأنه معدل الزيادة في الأسعار خلال فترة زمنية محددة كالشهر والسنة، وبمعنى أخر إن كل زيادة للرواتب تقابلها انخفاض في قيمة النقود نتيجة الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار فتكون النتيجة سلبية على المواطن، وكما يعرف التضخم بأنه التغير النسبي في المستوى العام للأسعار، وقد جرت العادة على اعتماد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك، لان سلة المستهلك تمثل المعروض من السلع والخدمات المنتجة منها المحلية والمستوردة.

3.2 الواردات:

1.3.2 مفهوم الواردات :(خليل،1994ص356-359).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

يمكن تعريف الواردات على أنها عبارة عن الإنفاق على سلع أجنبية يساهم في تشجيع النشاط الاقتصادي في دولة أخرى وهي تمثل تسربا من الطلب الكلي.

وبعبارة أخرى تمثل الواردات لدولة ما السلع والخدمات في الدول الأخرى والتي يتم استهلاكها داخل هذه الدولة، وبما أن زيادتها (أي الواردات) تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذا فإنها تطرح من قيمة إجمالي الناتج المحلي.

يعبر عن دالة الواردات في النموذج التقليدي بنموذج بسيط الواردات والدخل القومي، وهي دالة طردية أي أنه إذا زاد الدخل تزداد الواردات والعكس صحيح.

وتأخذ الواردات شكل المعادلة الآتية:

$$M = M_O + b_y$$

M : قيمة الواردات الحقيقية.

M_O : الواردات المستقلة عن الدخل.

b : الميل الحدي للاستيراد

y : الدخل القومي.

3- تحليل تطور معدلات التضخم والواردات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014) :

3-1 تمهيد:

يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي لها دور كبير في حركة النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك لتأثيره الفعال في مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي . تمارس التجارة في ليبيا دوراً كبيراً في حركة النشاط الاقتصادي الليبي، من خلال توفير السلع النهائية ومستلزمات الإنتاج، من مواد أولية وسلع وسيطة ورأسمالية، وقد أولت السياسات الاقتصادية أهمية خاصة لهذا القطاع من خلال رسم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

السياسات التجارية التي تعمل من على زيادة وتنويع النشاط التصديري، وذلك من اجل تحسين شروط التبادل التجاري لصالح الاقتصاد الوطني، وإحلال المنتجات المحلية محل المستوردة، وتحقيق الاكتفاء النسبي في بعض من السلع والخدمات.

يتناول الباحث في هذا الفصل تحليل واستعراض تصنيف الواردات الليبية من خلال تصنيف وتحليل هذه الواردات خلال السنوات الدراسة (1990-2014ف)، كذلك معرفة اتجاهات الواردات في هذه المدة، وصولاً إلى تحليل النمو الاقتصاد الليبي.

2-3 تطور معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014):

تتمثل ظاهرة التضخم في الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، الأمر الذي يحتم معه ضرورة دراسة حركة الأسعار وتطورها، للتعرف على وجود ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي.

وتعد الأرقام القياسية من أهم الأدوات التي توضح واقع الأسعار واتجاهاتها خلال فترة زمنية معينة، بما يوضح التغيرات في الأسعار، وما تؤدي إليه من تغيرات على القوة الشرائية للنقود.

الفترة من(1990-1999): من خلال بيانات الجدول رقم (1) والذي يعكسه الشكل رقم (1) حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا في موجات التضخم، وقد كان أشدها عام 1994 والتي بلغ فيها معدل التضخم السنوي ما نسبته 14.7%، وبشكل عام فقد بلغ متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة سابقة الذكر ما نسبته 9.9%، وذلك بسبب استمرار وفرض المزيد من القيود على الصرف الأجنبي واستخداماته، وكذلك الاستمرار في فرض القيود الكمية على الواردات الأمر الذي أدى إلى زيادة الدور الذي تؤديه سوق الموازنة. وكذلك فرض الحضر الجوي على ليبيا، وما تبع ذلك من عقبات أخرى منها تجميد الأرصدة الليبية في الخارج بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل، كما ساهم صدور القانون رقم 9 لعام 1992 بشأن مزاولة النشاط الاقتصادي في زيادة الطلب على النقد الأجنبي مما عزز دور السوق السوداء للنقد الأجنبي، وتعدد سعر الصرف الدينار الليبي حيث وجد السعر الرسمي، والسعر التجاري، والسعر في السوق السوداء.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 25 يناير 2025
Volume 25 January 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

جدول رقم (1) معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990_2014)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم
1990	54.4	-
1991	60.1	5.7
1992	66.5	6.4
1993	73.9	7.4
1994	84.8	10.9
1995	94.6	9.8
1996	106.1	11.5
1997	120.1	14.0
1998	126.1	6.0
1999	128.0	1.9
2000	124.3	-3.7
2001	112.9	-11.4
2002	102.2	-10.7
2003	100.0	-2.2
2004	101.0	1.0
2005	104.0	3.0
2006	105.5	1.5
2007	112.0	6.5
2008	123.7	11.4
2009	126.7	2.4
2010	129.8	2.4
2011	150.4	15.871
2012	159.6	6.117
2013	163.7	2.6
2014	167.7	2.4

المصدر: نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة

الفترة من(2000-2014): فيما يخص معدلات التضخم السنوية في هذه الفترة، فقد انخفض معدل التضخم بشكل كبير خلال فترة أربعة سنوات الأولى منها، وهذا يعني إن المستوى العام للأسعار قد استمر بالانخفاض خلال الأعوام المذكورة، ويرجع ذلك إلى السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي تم إصدارها مند عام 1999 والمتمثلة في الاتي:

1-تعديل وتوحيد سعر الصرف.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

2-رفع القيود على الصرف الأجنبي.

3-تحرير الحساب الجاري وإجراءات تخفيض الرسوم الجمركية لبعض السلع الضرورية.

وبعد عام 2003 بدأ المستوى العام للأسعار في الارتفاع، إلا إن الارتفاع الكبير قد تحقق في العامين (2008,2007) حيث بلغ فيها معدل التضخم 6.2، 10,4 على الترتيب، بينما شهد العامين (2010,2009) استمرار في الارتفاع بالنسب للرقم القياسي للأسعار حيث بلغ قمته (126.7، 129.8) أما معدل التضخم فقد انخفض في هذين العامين إلى (2.4) كما أخذ مرة أخرى في الارتفاع سنة2011حتى وصل إلى ما يساوي 15.871 ثم انخفض مرة أخرى في السنة التي تلتها وأخذ في انخفاض مستمر إلى نهاية الفترة حيث وصلت قيمته إلى ما يقارب 2 في سنة 2014.

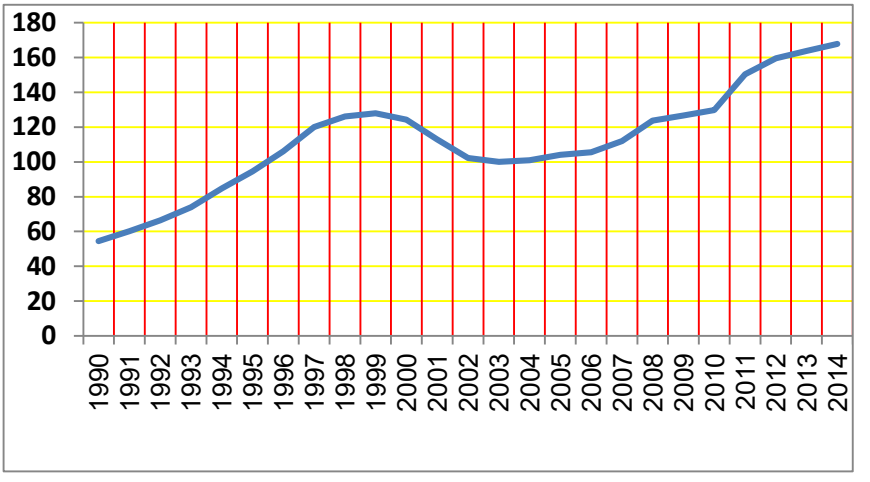

الشكل رقم (1) يوضح الرقم القياسي للأسعار خلال الفترة

3-3 تطور الواردات:

نلاحظ من الجدول رقم (2) والذي يعكسه الشكل رقم (2) حيث تشير الواردات في الاقتصاد الليبي أنها في فترة التسعينات (1990-1999) كانت قيمتها في تذبذب و عدم استقرار، حيث كانت في بداية الفترة أي في سنة 1990 يساوي 2145 مليون دينار ثم

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

مجلة دراسات الانسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
www.stcrs.com.ly
العدد 25 يناير 2025
Volume 25 January 2025
مجلة دراسات الإنسان و المجتمع
Human and Community Studies Journal
HCSJ
تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

أخذت ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى خلال هذه الفترة حتى وصلة إلى ما يساوي 2199 مليون دينار ليبي في سنة 1999، وبمعدل نمو وصلة حينها إلى ما يساوي 35.25 – %.

جدول رقم (2) تطور الواردات في الاقتصاد الليبي خلال فترة (1990–2014)

السنوات	الواردات	معدل النمو
1990	2145.0	-
1991	2261.0	8.97
1992	2140.0	-15.70
1993	2584.0	18.36
1994	2353.0	-18.13
1995	2149.0	4.20
1996	2564.0	-9.37
1997	2739.0	25.31
1998	2267.0	21.07
1999	2199.0	-35.25
2000	2106.0	-35.31
2001	2895.0	35.71
2002	9493.0	-0.71
2003	9386.0	74.67
2004	13110.0	27.72
2005	15683.0	-2.88
2006	16659.0	-8.95
2007	21698.0	60.98
2008	25938.0	47.93
2009	27503.0	5.34
2010	31881.0	1.65
2011	13664.0	-62.75
2012	32243.0	131.58
2013	43242.9	24.02
2014	42495.0	51.77

المصدر: النشرات والتقارير مصرف ليبيا المركزي اعداد مختلفة

أما مع دخول الألفية الجديدة وخلال الفترة (2000–2009) نجد إن قيمة الواردات في سنة 2000 قد انخفضت مقارنة بسنة 1999 حيث أصبحت يساوي 2106 مليون دينار، وبمعدل نمو 35.31–%، وبدأت ترتفع قيمها سنة تلو الأخرى إلى إن وصلت قيمتها في نهاية هذه الفترة بما يساوي 27503 مليون دينار ليبي وبمعدل نمو 5.34%، وأخذت في

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

الزيادة أيضاً خلال الفترة (2010–2014) باستثناء سنة 2011 حيث ارتفعت قيمتها إلى ما يساوي 31881 مليون دينار ليبي في سنة 2010 وبمعدل نمو 1.65%، ثم هبطت قيمتها إلى ما يساوي 13664 مليون دينار ليبي وبمعدل نمو 62.75 – %، ثم بدأت ترتفع من جديد في سنة 2012 حيث أصبحت قيمتها ما يساوي 32243 مليون دينار ليبي واستمرت في الزيادة سنة 2013 وانخفضت مرة أخرى في نهاية الفترة سنة 2014 وأصبحت تساوي 42495 مليون دينار ليبي وبمعدل نمو 51.77%،وقد يرجع السبب في التقلبات التي شهدتها أجمالي الواردات ومعدلات نموها من فترة إلى أخرى نتيجة بعض الأسباب والعوامل، كتوقف الخطط التنموية، والحصار الاقتصادي الذي حصل في منتصف الثمانيات والتسعينيات. وسياسة تقييد الواردات التي تم إتباعها خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات، وبالمقابل نلاحظ أن هناك تحسن لهذه الواردات خلال فترة نهاية الدراسة قد يكون ذلك بسبب سياسة تحرير التجارة، وتنفيذ البرنامج التنموي (2008–2012)، وارتفاع النفقات الحكومية الاستثمارية والتسييرية بشكل عام.

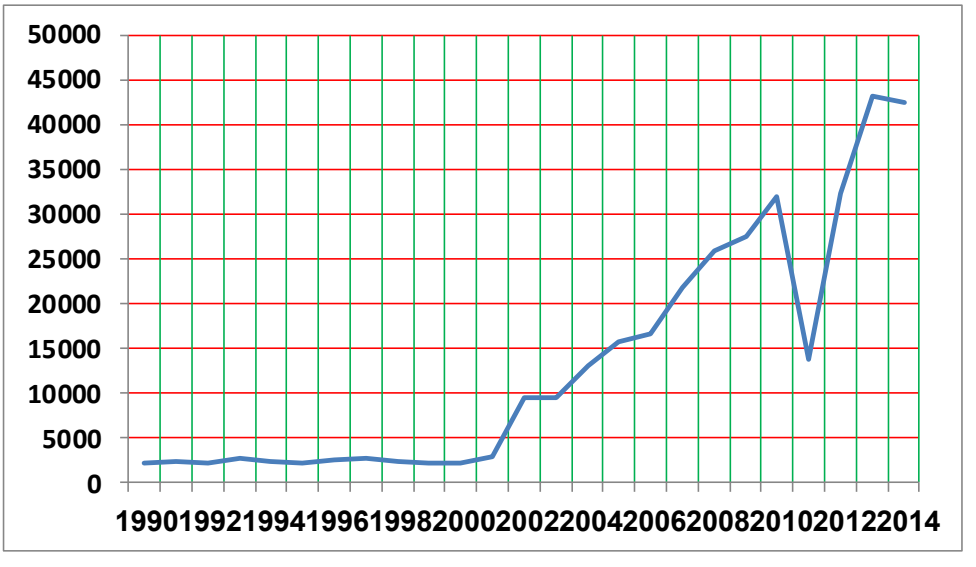

الشكل رقم (2) يوضح تطور الواردات خلال الفترة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

كما أن في فترة التسعينيات تم تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية مع ارتفاع العائدات النفطية، وخلال فترة الثمانينيات قامت الدولة الليبية بانتهاج سياسة تجارية مفيدة، من خلال فرض قيود اقتصادية خلال هذه الفترة على التجارة الخارجية، نتيجة انخفاض أسعار النفط وانخفاض الإيرادات النفطية، مما أدى إلى توقف الخطط والبرامج التنموية، وتوقف العمل في العديد من المشاريع، وتم العمل بموازنات سنوية، وهو بشكل واضح في تواضع المخصصات الاستثمارية السنوية، ما تسبب في انخفاض حجم الواردات. (ذهب،35،2012-37)

4-قياس أثر الواردات على التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014) :

1.4 تمهيد:

سيتم عرض لبعض الأساليب والطرق الإحصائية والقياسية التي سيتم استخدامها في قياس واختبار أثر الواردات (M) على التضخم (CPI) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990-2014).

2.4 توصيف النموذج القياسي:

من خلال ما ثم استعراضه في الإطار النظري والتحليلي بان التغيرات في الواردات لها تأثير على التضخم، ويمكن صياغة النموذج القياسي الذي يوضح العلاقة بين الواردات (M) والتضخم (CPI) في الاقتصاد الليبي كالأتي:

$$CPI=F(M)$$

CPI: معدل التضخم.

M: الواردات

3.4 الاختبارات الإحصائية:

1.3.4 اختبار t:

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

يستخدم اختبار t لاختبار الفرضية الصفرية، التي تنص على إن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية، مقابل الفرضية البديلة، التي تنص على أن العلاقة بينهما معنوية، حيث يتم حساب قيمة اختبار t بقسمة قيمة المعلمة على الخطأ المعياري للمعلمة، وبالمقارنة قيمة t المحسوبة بقيمة t الجدولية بدرجة حرية (n−2)ومستوى معنوية محدده(عادة يستخدم مستوى معنوية0.05)،(n حجم العينة) فإذا كانت قيمة t المحسوبة تقع بين (t_−t) الجدولية يتم قبول الفرضية الصفرية وأن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع غير معنوية، أما إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة tالجدولية أو أقل من قيمة tالجدولية يتم رفض الفرضية الصفرية، وأن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع ذات دالة معنوية عند مستوى المعنوية المحددة(عادة ما يكون مستوى المعنوية0.05).

2.3.4 معامل التحديد R^2:

كلما كان نموذج الانحدار الذي تم تقديره يقترب من البيانات الحقيقية المشاهدة، كلما زادت قدرة المتغير المستقل في تفسير التغيرات في المتغير التابع، وإذا تم تعريف معامل التحديد بأنه النسبة بين المتغير الإجمالي في المتغير التابع الذي أستطاع المتغير المستقل تفسيره فإن قيمة معامل التحديد تتراوح بين 0% إذا لم يستطيع المتغير المستقل تفسير التغيرات في المتغير التابع 100% إذا استطاع المتغير المستقل تفسير جميع التغيرات في المتغير التابع.

وكلما اقترب معامل التحديد من 100% يدل ذلك على ملائمة نموذج الانحدار الخطي في دراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل.

3.3.4 اختبار F:

يستخدم اختبار fلتحديد جودة نموذج الانحدار وملائمته في دراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فإذا كانت قيمة f المحسوبة أقل منfالجدولية بدرجتي حرية(n−1) ومستوى معنوية محدد (عادة يستخدم مستوى المعنوية0.05)، يتم قبول فرضية عدم الملائمة نموذج الانحدار لدراسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع وإذا كانت قيمة f المحسوبة أكبر من f الجدولية رفض الفرضية الصفرية وإن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع معنوية عند مستوى المعنوية المحدد (عادة مستوى المعنوية 0.05).

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

4.4 البيانات المستخدمة:

تتمثل البيانات المستخدمة في هذه الدراسة بسلسلة زمنية للمتغير التابع في الدراسة المتمثل بها في معدلات التضخم(CPI) وبسلسلة زمنية للمتغير المستقلين الواردات (M) حيث يغطي هذا البحث الفترة الممتدة ما بين (1990-2014) والجدول التالي يبين البيانات التي تم استخدامها في البحث.

جدول رقم (1.4) يمثل قيم المتغير التابع معدلات التضخم CPI والمتغير المستقل M للفترة (1990-2014). (القيمة بالمليون دينار)

السنوات	معدل التضخم	الواردات
1990	-	2145.0
1991	10.48	2261.0
1992	10.65	2140.0
1993	11.13	2584.0
1994	14.75	2353.0
1995	11.56	2149.0
1996	12.16	2564.0
1997	13.20	2739.0
1998	5	2267.0
1999	1.51	2199.0
2000	-2.89	2106.0
2001	-9.17	2895.0
2002	-9.48	9493.0
2003	-2.15	9386.0
2004	1	13110.0
2005	2.97	15683.0
2006	1.44	16659.0
2007	6.16	21698.0
2008	10.4	25938.0
2009	2.4	27503.0
2010	2.4	31881.0
2011	15.871	13664.0
2012	6.117	32243.0
2013	2.6	43242.9
2014	2.4	42495.0

المصدر: نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي أعداد مختلفة

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

نتائج قياس النموذج:

تقدير النموذج تم الحصول على النتائج التالية:
cpI=-36.7572+4.01631+ut
التحليلي المعدل (T = 15) 2000-2014 :Model 11: OLS, using observations
Dependent variable: pt

	p-value	*t-ratio*	*Std. Error*	*Coefficient*	
**	0.04344	-2.2369	16.4321	-36.7572	Const
**	0.03404	2.3683	1.69584	4.01631	l_m

6.535661	S.D. dependent var	2.004533	Mean dependent var
5.668817	S.E. of regression	417.7613	Sum squared resid
0.247674	Adjusted R-squared	0.301412	R-squared
0.034042	P-value(F)	5.608963	F(1, 13)
96.47106	Akaike criterion	-46.23553	Log-likelihood

برنامج gritl:

5.4 نتائج قياس النموذج:

بعد تقدير النموذج تم الحصول على النتائج التالية:

$$CPI= -36.7572+4.01631m_1+ut$$

ويوضح الجدول التالي رقم (1.4) النتائج القياسية للنموذج المقدر ومن خلال المعادلة المقدرة في الجدول نجد أن المعلمات المقدرة في النموذج من الناحية الإحصائية والاقتصادية بعضها معنوي والأخر غير معنوي عند مستوى معنوية 5%.

أما بنسبة لمعلمة الحد الثابت فهي معنوية عند مستوى معنوية 5% بعد مقارنة قيمtالمحسوبة مع t الجدولية والتي تساوي3.221

أما بالنسبة للمعلمة الخاصة بالمتغير m1 الذي يشير إلى الواردات فهو غير معنوي عند مستوى معنوية 5%. كما تدل قيمة F على عدم معنوية النموذج المقدر عند مستوى

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

معنوية 5% وذلك بعد مقارنتها مع قيمة F الجدولية(5.7498) وهو ما يدل على أن النموذج غير معنوية.

إلا أن قيمة R2 كانت منخفضة فقد بلغت 0.301412 أي أن المتغيرات الحاصلة في المتغير التابع سببها أو تفسرها التغيرات الحاصلة في المتغيرين المستقلين (الواردات)، وان 70% من المؤثرات لم يتم إدخالها في النموذج.

1.5 النتائج:

خلص البحث إلى النتائج التالية:

1. الاقتصاد الليبي اقتصاد ريعي بدرجة كبيرة، حيث يعتمد على النفط كمصدر أساسي للدخل.
2. من أسباب ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا فرض الحظر الجوي على البلاد، بجانب العقوبات التي فرضت على الدولة الليبية كتجميد الأرصدة الليبية في الخارج، إضافة تعدد سعر الصرف الدينار الليبي خلال فترة التسعينات.
3. كان لفرض القيود على الصرف الأجنبي واستخداماته في فترة التسعينات أثراً على ارتفاع موجات التضخم في الاقتصاد الليبي.
4. إن نتيجة النموذج القياسي تتماشى مع النظرية الاقتصادية حيث أن أي تغيرات في الواردات تؤدي إلى تغيرات في معدل التضخم بنفس الاتجاه، أي أن العلاقة طردية بينهما.
5. الواردات الليبية خلال الفترة من (1990-2014) تتميز بارتباطها الوثيق بالصادرات، نظراً لاعتماد الاقتصاد الليبي اعتماداً كبيراً في تمويل قيمة الواردات بالإيرادات المحصلة من الصادرات(النفطية)، لذلك توصلت الدراسة إلى انه كلما ارتفعت أو انخفضت قيمة الصادرات انعكس ذلك على قيمة الواردات.
6. انخفاض الواردات بسبب فرض القيود الكمية عليها وخصوصا عام 1990 إلى 2001، إذ أن هذه السياسة جعلت الواردات لا تتأثر بالعوامل المؤثرة فيها كالزيادة في الدخل، وارتفاع وانخفاض الأسعار النسبية وغيرها.

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

7. إن إلغاء بعض القيود الكمية على الواردات وتوحيد سعر الصرف الدينار الليبي وزيادة الإنفاق، كان لها أثر إيجابي على الزيادة الحاصلة في الواردات خلال السنوات الأخيرة من الدراسة(2002-2008).

التوصيات:

1. ضرورة تعميق الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالعوامل المؤثرة في التضخم.
2. من المهم استخدام السياسات المالية والنقدية لتخفيض التضخم في ليبيا.
3. ضرورة الحفاظ على التوازن في ميزان المدفوعات بعيداً عن الصادرات النفطية.
4. تنمية الصادرات غير النفطية وتشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها.
5. الحفاظ على سعر الصرف وتوحيده لحماية الدينار الليبي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- خليل، سامي (1994). نظرية الاقتصاد الكلي_ مفاهيم والنظرية الأساسية، وكالة الاهرام.
2- داود وآخرون، حسام (2005). مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة دار المسيرة.
3- عبد الهادي وآخرون، سامر(2013). مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة وائل.
4- عزمي، محمد مدحت (2002) كتاب الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية، مكتبة الإشعاع الفنية.
5- فتح الله، محمود رضا (2006). اقتصاديات الطلب على الواردات، مطبعة دار الهضبة العربية.

ثانيا: الرسائل العلمية:

1- بعيو، أكرم عبد الحميد (2015-2016). دراسة أثر الواردات الرأسمالية على القطاع الصناعي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980-2010)

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع

تم استلام الورقة بتاريخ: 25/ 3/2025م وتم نشرها على الموقع بتاريخ:2025/4/18م

2- داغر، محمود محمد(2010). رسالة أثر الواردات في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2008).

3- ذهب، سالم بشير(السنة2012). رسالة تحليل العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الليبي للسنوات(1970-2008)

4- رجب، محمد كمال (2011). دراسة أثر السياسة الاتفاقية في التضخم في فلسطين

5- شنبيش، امحمد رمضان (2013). دراسة العلاقة بين التضخم وعرض النقود وسعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(1992-2008). جامعة الزاوية

6- هيهات، سعيد (2005-2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر

ثالثاً: التقارير والنشرات الاقتصادية:

1- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 1966-2000. إدارة البحوث والإحصاء.

2- مصرف ليبيا المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية خلال الفترة 2000-2014.إدارة البحوث والإحصاء.

رابعا: المواقع الإلكترونية:

1- صندوق النقد الدولي، http://www.imf.org

2- مصرف ليبيا المركزي، http://cbl.gov.ly

Copyright © HCSJ
حقوق الطبع محفوظة
لمجلة دراسات الإنسان والمجتمع